

Distr.: General
14 March 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيس المجلس، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/52)، بتقديم تقارير على أساس فصلي عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة عن أي تقدم جديد يحرز نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل. وهذا هو التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ هذا القرار، وهو يلي الرسالة المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي تضمنت استكمالا للمعلومات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/933)، وبخاصة بشأن عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرها من أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. ويقدم هذا التقرير تقييما شاملا للخطوات التي جرى اتخاذها لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢ - ومن دواعي سروري أن أعلن أن الالتزام العام من جانب كل من حكومة إسرائيل وحكومة لبنان بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) لا يزال قويا. ويشجعي أيضا ما حدث من تغيرات استراتيجية في منطقة جنوب نهر الليطاني، بما في ذلك النشر شبه الكامل لقوة مؤقتة معززة للأمم المتحدة في لبنان ونشر قوات الجيش اللبناني. ويشجعي أيضا عدم وجود أي مواقع بمحاذاة الخط الأزرق عدا تلك التابعة للقوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. على أن هذا التقرير يقدم في ظل أزمة سياسية حادة ومستمرة في لبنان، ومخاوف إسرائيلية متصاعدة إزاء عمليات غير مأذون بها لنقل الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية. ومن دواعي قلقي عدم إحراز تقدم كبير بشأن القضايا الرئيسية ذات الأهمية الحيوية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل طويل الأجل، مثل قضية الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، والسجناء اللبنانيين، وقضية مزارع شبعا، ووقف عمليات التحليق الجوي الإسرائيلية. ويشقُّ عليّ أيضا استمرار المخاطر التي يتعرض لها المواطنون اللبنانيون في جنوب لبنان من جراء استعمال قوات الدفاع الإسرائيلية القنابل العنقودية أثناء صراع عام ٢٠٠٦.



ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - احترام الخط الأزرق

٣ - منذ الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/933)، ظلت الحالة العسكرية والأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة بوجه عام. بيد أنه وقع إحلال بوقف الأعمال القتالية إثر حادث خطير وقع بمحاذاة الخط الأزرق في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٤ - ففي ٧ شباط/فبراير، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأنها تعتزم عبور السياج التقني الإسرائيلي في تلك الليلة، بالقرب من قرية مارون الرأس من أجل إزالة عدد من الألغام المشتبه في وجودها في منطقة حددت بأنها شمال السياج داخل الأراضي الإسرائيلية. وأوضحت القوات المسلحة اللبنانية عبر القوة المؤقتة للأمم المتحدة أنه إذا ما عبرت قوات الدفاع الإسرائيلية السياج التقني أثناء الليل، سيتعذر ضمان عدم حدوث انتهاك للخط الأزرق. وشددت القوات المسلحة اللبنانية على أنها لن تقبل بالعملية الليلية التي تخطط قوات الدفاع الإسرائيلية للقيام بها، وأنها ستفتح عليها النار إن قامت بهذه العملية. واقترحت القوات المسلحة اللبنانية، بدلا من ذلك، تعليق اتخاذ أي إجراء حتى اليوم التالي. وحث قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على التزام ضبط النفس، وأكد للقوات المسلحة اللبنانية أن هذا العمل سيشكل خرقا لوقف الأعمال القتالية وانتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولئن كان قائد القوة قد اعترف بالشواغل الأمنية لإسرائيل، فقد حث قوات الدفاع الإسرائيلية على تعليق عملياتها وعلى أن تسوِّي المسألة عن طريق نقل شواغلها عبر قنوات الاتصال التابعة لقوة الأمم المتحدة وعقد اجتماع ثلاثي عاجل. وفي الوقت نفسه، نشرت قوة الأمم المتحدة سريتين في المنطقة من أجل إنشاء منطقة عازلة بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية، وقامت بعد ذلك بزيادة قوامها إلى كتيبة مشاة آلية، تعززها سرية دبابات، وتساندها قوات مدرعة مع وجود سرية مشاة آلية احتياطية على مقربة من المنطقة.

٥ - وعلى الرغم من نداءات قائد القوة، شرعت قوات الدفاع الإسرائيلية بالقيام بالعملية في تلك الليلة. وقامت القوات المسلحة اللبنانية في البداية بإطلاق طلقات تحذيرية بعد أن فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية فتحة في السياج، ثم قامت بتكثيف نيرانها، منتهكة بذلك اتفاق وقف أعمال القتال، تجاه جرافة قوات الدفاع الإسرائيلية التي اجتازت السياج لكنها كانت لا تزال على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بدفعة من النيران. وفي حين تمكن قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من خلال اتصالاته

مع الطرفين، من التفاوض بشأن وقف لإطلاق النار، فقد انتهكت الجرافة التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية والحفار المصاحب لها الخط الأزرق لدى القيام بعمليات الحفر الأرضية لإزالة الألغام المشتبه في وجودها.

٦ - وعقد قائد القوة اجتماعا ثلاثيا مع كبار ممثلي قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية في ١٢ شباط/فبراير وعرض عليهم تقريرا عن الحادث أعدته القوة. وخلص التقرير إلى أن كلا الطرفين انتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عن طريق الأعمال التي قاما بها في تلك الليلة. وأوصى بأن يتم تحديد الخط الأزرق بصورة ظاهرة في المناطق ذات الحساسية، وأن تنفذ ترتيبات التنسيق والاتصال المتفق عليها، ودعا الطرفين إلى الاستفادة من آلية التنسيق الثلاثية من أجل تجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

٧ - وقد وقع هذا الانتهاك الخطير للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بعد يومين فقط من قيام قوات الدفاع الإسرائيلية باتخاذ إجراء من جانب واحد بتدمير ما يشتبه في أنها أجهزة متفجرة مرتجلة تم اكتشافها في الموقع نفسه بالقرب من الخط الأزرق. وفي تلك المناسبة، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة المؤقتة بوجود هذه الأجهزة، لكنها قامت بإطلاق النار وإبطال مفعول أحد هذه الأجهزة وإضرار النار في اثنين آخرين قبل أن تتمكن الدوريات التابعة للقوة المؤقتة وللقوات المسلحة اللبنانية إلى موقع الحادث. وفي وقت لاحق، توصل فريق تابع للقوة المؤقتة إلى أن تلك الأجهزة كانت موجودة على بعد أمتار قليلة شمالي الخط الأزرق، وأن الدفعات النارية التي أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية شكلت بذلك انتهاكا للخط وأنها وصلت إلى داخل الأراضي اللبنانية. وقد أدى هذا التصرف إلى إتلاف الدليل وغدا من المتعذر تحديد ما إذا كانت تلك الأجهزة جديدة.

٨ - وفي ما بعد الحادثين المبيينين أعلاه، أفادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحدوث ارتفاع في مستوى التوتر على طول الخط الأزرق. وذكرت تقارير عديدة أن الجنود الإسرائيليين واللبنانيين على جانبي الخط صوبوا أسلحتهم ضد بعضهم بعضا في منطقة بوابة فاطمة. ومنذ عهد قريب، في ٢ آذار/مارس، اقترب شاب لبناني من الخط الأزرق بجوار الموقع ٨-٣٣ التابع للأمم المتحدة، وعلى الرغم من التحذيرات التي وجهتها القوة المؤقتة بدأ يحفر في الأرض على الجانب اللبناني المحاذي للخط الأزرق. وبعد أن وجهت قوات الدفاع الإسرائيلية التحذيرات إلى الفتى عدة مرات، قامت بإطلاق طلقة تحذيرية وأرغمت الفتى بقوة السلاح على عبور الخط الأزرق إلى إسرائيل، حيث تم اعتقاله، منتهكة بذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي وقت لاحق من ذلك اليوم تم الإفراج عنه وتسليمه لموظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٩ - وإنني لأشعر بالقلق إزاء جميع الانتهاكات المتعلقة بالخط الأزرق التي تشكل أيضا انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال كامل الفترة قيد الاستعراض، واصلت القوة المؤقتة تقديم تقارير عن الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق عن طريق عمليات التحليق الجوية التي تقوم بها النفاثات والمركبات الجوية غير المأهولة. وتستمر عمليات اختراق المجال الجوي اللبناني على أساس يومي تقريبا. وقدمت القوة المؤقتة تقارير عن حدوث زيادة كبيرة في الانتهاكات الجوية الإسرائيلية خلال شهر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس؛ حيث جرى الإبلاغ في بعض الأيام عن وقوع أكثر من ١٠ عمليات تحليق إسرائيلية في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وتواصل حكومة لبنان تقديم الاحتجاجات على عمليات التحليق الجوية باعتبارها انتهاكا خطيرا لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، في حين تواصل حكومة إسرائيل القول بأن عمليات التحليق هي تدبير أمني ضروري سوف يستمر العمل به إلى أن يتم الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفين، وتنفيذ التدابير المحددة في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ٢١ شباط/فبراير، أبلغت القوة المؤقتة عن وقوع ١٠ عمليات تحليق في منطقة عملياتها. وفي اليوم نفسه، فتحت القوات المسلحة اللبنانية نيرانها المضادة للطائرات قرب صور.

١٠ - وأبلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أيضا في عدد من الحالات عن وجود عدد من الصيادين الذين يحملون البنادق، وعن عدد من الانتهاكات الأرضية الطفيفة للخط الأزرق من الجانب اللبناني قام بها بصورة أساسية رعاة محليون. وإنني أذكر كلا الطرفين بأن أي عبور للخط الأزرق، عمدا كان أم سهوا، إنما يعرض للخطر الهدوء المزعزع الذي يسود جنوب لبنان.

١١ - وإنه لمن دواعي سروري أن أعلن أن كلا الطرفين اتفقا الآن على اقتراح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن يجري تحديد الخط الأزرق بصورة ظاهرة في المناطق ذات الحساسية، لا سيما في المناطق التي يكون فيها تباعد كبير بين الخط الأزرق والسياسج التقني الإسرائيلي. وتعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية للبدء في عملية لنصب قوائم العلامات في نقاط معينة من خلال التنسيق الوثيق مع الجانبين للحيلولة دون وقوع انتهاكات دون قصد. كما ساهمت الدوريات اللبنانية المنتظمة على طول الخط الأزرق في توفير المزيد من الأمن ومنع وقوع انتهاكات من جانب المدنيين في عدة مناسبات. كما عززت القوات المسلحة اللبنانية السيطرة على المياه الإقليمية اللبنانية جنوب الناقورة لمنع انتهاكات الصيادين المحليين لخط العوامات.

باء - الترتيبات الأمنية

١٢ - تواصل قوات الدفاع الإسرائيلية الاحتفاظ بوجود لها شمال الخط الأزرق داخل الأراضي اللبنانية، من خلال سيطرتها على الجزء الشمالي من قرية الغجر. وظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على اتصال مع قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية من أجل وضع الصيغة النهائية للترتيبات الأمنية المؤقتة لشمالي قرية الغجر، بما ييسر انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من هذه المنطقة. وفي حين وافقت حكومة إسرائيل على الترتيبات، اقترحت حكومة لبنان إدخال تعديل على النص هو الآن قيد النظر.

١٣ - ولم يشهد انتشار القوات المسلحة اللبنانية داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أي تغييرات مهمة منذ رسالة ١ كانون الأول/ديسمبر الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن. وتنتشر حالياً على طول الخط الأزرق ثلاثة ألوية لبنانية (اثنان مشاة خفيفة وواحد مشاة ثقيلة)، إضافة إلى لواء آخر في منطقة صور. وتحتفظ القوات المسلحة اللبنانية بمواقع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة يبلغ مجموعها ١٤٢ موقعا، منها ٤٥ موقعا على طول الخط الأزرق. ويُستخدم ما مجموعه ١١٤ موقعا من المواقع اللبنانية كنقاط تفتيش. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اكتشفت دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عددا كبيرا من قذائف الهاون والصواريخ في المنطقة العامة من كفرشوبا، فأبلغت القوات المسلحة اللبنانية بالأمر. وفي اليوم التالي، زارت قوة الأمم المتحدة المنطقة من جديد فعثرت في الموقع نفسه على خمسة حواجز بدا أنها منصوبة حديثا أو مفخخة بممتفجرات أو ملغومة. وقامت قوة الأمم المتحدة بتفكيك الحواجز، وصادرت القوات المسلحة اللبنانية الذخيرة.

١٤ - وتواصل قوة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية لكفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد عسكريين أو معدات عسكرية أو أسلحة عدا ما يخص القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولم تتلق البعثة أي تقارير عن وجود أفراد عسكريين غير مأذون لهم في المنطقة خلال الفترة قيد الاستعراض، باستثناء صيادين محليين وعناصر فلسطينية مسلحة، يقتصر وجودهم إلى حد كبير على مخيمات اللاجئين. بيد أن قوة الأمم المتحدة عثرت، في عدد من المناسبات، على أسلحة أو ذخيرة غير مأذون بها أو معدات متصلة بها كانت مهجورة في منطقة عملياتها جنوب نهر الليطاني. وفي كل هذه المناسبات، أخطرت قوة الأمم المتحدة القوات المسلحة اللبنانية التي بادرت إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمصادرة المعدات أو تدميرها. ونفذت القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عمليات منسقة في منطقة

كفرشوبا ووادي زبقين بغرض تحديد أماكن وجود الأسلحة والذخيرة والألغام غير المأذون بها والعمل على إزالتها. وتواصل القوات المسلحة اللبنانية رصد ومراقبة نقاط الدخول إلى المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق عن طريق نقاط التفتيش والدوريات الدائمة. ولم تكتشف القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة عبر جهودهما المشتركة أي نقل غير مشروع للأسلحة إلى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني.

١٥ - غير أن حزب الله ادعى في تصريحات علنية أنه يعكف على تعزيز قدرته وإعادة بناء حضوره المسلح. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلن الأمين العام للحزب السيد نصر الله أن مقاتلي حزب الله مرابطون في جنوبي لبنان، لكن قوة الأمم المتحدة لا تملك أي دليل على وجود عناصر حزب الله المسلحة جنوب نهر الليطاني. وقد أعلن كذلك أن حزب الله لا يملك فقط الكثير من الأسلحة، بل إنه يتمتع أيضا بالحق في نقل أسلحته داخل البلد من أجل مكافحة إسرائيل. وانتقد حزب الله أيضا علنا السلطات اللبنانية، في عدد من المناسبات، لإقدامها على مصادرة حمولة شاحنة من الصواريخ وقاذفات الصواريخ وقذائف الهاون كانت موجهة إلى الحزب، وذلك في ٨ شباط/فبراير في ضواحي بيروت، وطالب الجيش اللبناني بإرجاع الأسلحة التي سماها "سلاح المقاومة". وهذه البيانات إنما هي إقرار بأنشطة تشكل انتهاكا مباشرا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التي قبلها حزب الله في السنة الماضية.

١٦ - وخلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالتحقق مما يربو على ٢٠٠٠ سفينة وأكدت هويتها، مما يرفع مجموع عدد السفن المثبتة هويتها إلى ٣٠٠٠ سفينة منذ إنشاء فرقة العمل. وقد اكتشفت ١٠ قوارب مشبوهة، تولى ضبط البحرية أو الجمارك اللبنانية تفتيشها عند وصولها إلى الميناء. ولم يعثر على أي أسلحة غير قانونية على متنها. وقدمت فرقة العمل أيضا المساعدة إلى سفينتين داهمهما الخطر، وشاركت في عمليات البحث والإنقاذ التي أسفرت عن إنقاذ أرواح ١٨ بحارا. ووضعت ترتيبات فعالة للتنسيق بين فرقة العمل والقوات البحرية اللبنانية بشأن الوصول إلى المياه الإقليمية اللبنانية، والصعود على متن السفن وتفتيشها، والقيام بالاتصالات، وإجراءات الإبلاغ.

١٧ - واتسمت آلية قوة الأمم المتحدة للاتصال والتنسيق مع كل من القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية بالفعالية على وجه العموم في التصدي لجميع المسائل العسكرية والأمنية. ويعقد قائد القوة اجتماعات ثلاثية على نحو منتظم مع ممثلين رفيعي المستوى من كلا الطرفين. وقد غدت هذه الآلية أداة أساسية لمعالجة المسائل الأمنية الحيوية،

حسبما يتضح من الفترة التي تلت حادث ٧ شباط/فبراير، وبات الآن عنصرا رئيسيا فيما تبذله البعثة من جهود في سبيل توطيد الاستقرار في جنوبي لبنان.

١٨ - ويلقي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على عاتق القوات المسلحة اللبنانية، التي يقدر عدد أفرادها العسكريين بما مجموعه ٥٥ ٠٠٠ فرد، عددا كبيرا من المهام الأساسية التي يتعين تنفيذها، بما في ذلك صون السلام والأمن في جنوبي لبنان بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والمساعدة على إحلال الأمن على حدود البلاد البرية والبحرية. بيد أن الأزمة السياسية الجارية في البلد استلزمت أيضا نشر القوات المسلحة اللبنانية في بيروت وفي مناطق أخرى في البلد، من أجل كفالة استتباب الأمن الداخلي. وقد وضعت هذه المهام الإضافية أعباء ثقيلة الوطأة على كاهل القوات المسلحة اللبنانية، التي يوجد جيشها برمته قيد الانتشار حاليا، كما حدثت في بعض الأحيان من قدرتها على الاضطلاع بمهامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٩ - وقد أصبح جليا في الأسابيع الأخيرة أن القوات المسلحة اللبنانية باتت تواجه مشاكل كبيرة على صعيد القدرة، أثرت في قابليتها للاستجابة بسرعة لبعض طلبات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك تنسيق عمليات البحث. وتلقت قوة الأمم المتحدة من القوات المسلحة اللبنانية عددا من طلبات التزويد بمعدات، بما فيها على سبيل المثال مناظير الرؤية الليلية، التي لا تستطيع البعثة تقديمها في الوقت الراهن. وما فتئ ممثلو كل من حكومة لبنان والأمم المتحدة يتصلون بالمناخين المحتملين لهذا الغرض. وأود أن أشير إلى أن عدة شركاء مهتمين بالأمر قدموا بالفعل بعض المساهمات، وإني أحث الآخرين على أن يتقدموا لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية في تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٠ - ولئن كنت أقر بما يواجهه القوات المسلحة اللبنانية من مشاكل على صعيد القدرة، فإني ألاحظ أيضا أن وحدات القوات المسلحة اللبنانية أبدت في بعض المناسبات الأخيرة قدرا من الممانعة في الاستجابة لطلبات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك عند القيام بعمليات البحث المنسقة. بيد أنه في كل حالة من هذه الحالات، تمكنت قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية من الاتفاق على نهج تكتيكي أتاح المضي قدما بالعمليات المشتركة. وقد أكد كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد القوات المسلحة اللبنانية لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عزم القوات اللبنانية على العمل بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة، وأنا واثق، استنادا إلى التعاون الجيد الذي حظيت به البعثة منذ عام ٢٠٠٦، من التزام القوات المسلحة اللبنانية بتنفيذ تعهداتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢١ - وأود أيضا أن أشير إلى وقوع عدد من حوادث رشق دوريات قوة الأمم المتحدة بالحجارة على يد شبان محليين أساسا. وقد اتخذت القوات المسلحة اللبنانية إجراءات درءا لهذه الحوادث المعزولة، واعتقلت مرتكبيها في بعض الحالات. وأعربت السلطات البلدية في عدد محدود من المدن والقرى عما يساورها من قلق إزاء بعض الأنشطة التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة في مناطقها، ولا سيما قيامها بالدوريات على متن مركبات ثقيلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن السلطات المحلية والسكان ينظرون إلى البعثة بعين الاستحسان على وجه العموم، والبعثة نفسها تحرص على القيام بالمهام الموكلة إليها بما يراعي مشاعر المجتمع المحلي وبأدنى قدر من الإرباك. وإني أرحب بالتصريحات العلنية التي أدلى بها زعماء مختلف الفصائل السياسية بما يعزز العلاقات الحسنة بين السكان المحليين وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٢٢ - وفي حين كان التنسيق والاتصال بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوات الدفاع الإسرائيلية طيبا على وجه العموم، لم يتمكن قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من إقامة اتصال مباشر مع كبار ممثلي قوات الدفاع الإسرائيلية خلال معظم مدة الأحداث التي وقعت على طول الخط الأزرق في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بما يتعارض مع الترتيبات المتفق عليها. فمن الأهمية بمكان أن تكفل قوات الدفاع الإسرائيلية وجود ضابط ذي رتبة وسلطة مناسبين كي يتسنى لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن يتصل به في جميع الأوقات متى وقعت أي أحداث في المستقبل على طول الخط الأزرق بغرض تسويتها على وجه السرعة والحيلولة دون استفحالها.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٢٣ - نظرا للوجود العسكري الضخم للقوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة في جنوب نهر الليطاني، يعتقد كبار القادة في كل منهما أنه سيكون من الصعب جدا على أي أفراد عسكريين غير مأذون لهم إنشاء أي قدرة عسكرية جديدة في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، شوهد أفراد غير مسلحين يشتبه في انتمائهم إلى حزب الله وهم يرصدون أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في نقاط شتى على امتداد منطقة عملياتها ويقومون في بعض الأحيان بالتقاط صور وأفلام.

٢٤ - غير أن هناك عددا من التقارير تفيد قيام عناصر مسلحة في شمال نهر الليطاني بأنشطة خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وهذه تقارير لم تنفها حكومة لبنان أو حزب الله. وشوهدت عناصر مسلحة يشتبه في كونها أعضاء من حزب الله وهم يشيدون مرافق جديدة في منطقة برغز الواقعة شمال نهر الليطاني. وفيما يتعلق بالأنشطة خارج منطقة عمليات قوة

الأمم المتحدة، تحذر الإشارة إلى أن السلطات والقوات المسلحة اللبنانية تتولى المسؤولية الرئيسية عن منع شن أي عمل معاد أو مسلح من داخل الأراضي اللبنانية.

٢٥ - بيد أن الموقف الذي أعلن عنه قائد القوات المسلحة اللبنانية هو أن قواته تطبق على المناطق المحاذية لشمال نهر الليطاني نفس القواعد التي تطبقها على المنطقة الواقعة جنوبه، وأنهم سيمنعون قيام عناصر مسلحة غير مأذون لها بأي أعمال عسكرية في أي من المنطقتين.

٢٦ - وسيجري تقديم المزيد من المعلومات المستكملة عن وضع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في تقرير نصف السنوي الخامس بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، المقرر صدوره في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وبالإشارة إلى الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة نزع السلاح، يجدر التذكير بأنني سبق أن اقترحت في تقريرتي بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/730) أن نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى ينبغي أن يجري عن طريق عملية سياسية تفضي إلى استعادة الدولة اللبنانية لسلطتها كاملة بحيث لا يكون هناك أي سلاح أو سلطة غير سلاحها وسلطتها. ولا زلت أنتظر قيام الحكومة اللبنانية بتحديد هذه العملية السياسية متابعة لقرارها القاضي باعتماد خطة النقاط السبع.

دال - الحظر المفروض على الأسلحة

٢٧ - على مدى الأسابيع القليلة الماضية، قدمت حكومة إسرائيل إلى كبار ممثلي الأمم المتحدة مجموعة من الإحاطات الاستخباراتية المفصلة التي تشير إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحظر توريد الأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية. وشملت الإحاطات مثالا محمدا على شحنة أسلحة ورد أنها نقلت إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية السورية في أوائل كانون الثاني/يناير. وجرى إبلاغ مسؤولي الأمم المتحدة بالمعلومات المتعلقة بالتاريخ والأوقات المحددة وأسماء الأماكن التي وقع فيها هذا الحادث.

٢٨ - وتدعي إسرائيل أن المئات من هذه الشحنات عبرت الحدود اللبنانية السورية منذ نهاية الصراع الذي وقع في عام ٢٠٠٦ وشملت صواريخ قصيرة المدى وطويلة المدى، ونظم دفاع مضادة للدبابات ومضادة للطائرات.

٢٩ - وفيما يتعلق بالادعاءات الإسرائيلية بتهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية، طلبت السلطات اللبنانية تقديم الأدلة لكي يتسنى للخبراء التحقق من هذه الادعاءات. ونفى بعض كبار المسؤولين اللبنانيين الادعاءات الإسرائيلية.

٣٠ - وفي حين تعترف السلطات اللبنانية في خطة عملها لمراقبة كامل حدود البلد بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز قدرتها على مراقبة الحدود وتحديث أنظمتها الحالية، فإنها تشير أيضا إلى التقدم الذي أحرز بالفعل في هذا الصدد وإلى الخطط والمشاريع التي هي قيد التنفيذ بغية زيادة تحسين قدرتها في هذا المجال. فقد أنشئت لجنة أمنية مشتركة يرأسها المدير العام للأمن العام وتضم ممثلين للقوات المسلحة اللبنانية وسلطات الجمارك والأمن الداخلي والأمن العام، وعهد إليها برصد ومراقبة جميع الحدود الدولية للبنان وإقامة اتصال مع الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة وتنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها.

٣١ - وأشارت الجمهورية العربية السورية مؤخرا في رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة من ممثلها الدائم إلى أنها اتخذت كافة التدابير اللازمة على حدودها لمنع التهريب بين أراضيها ولبنان. كما أبلغ ممثلها الدائم كبار ممثلي الأمم المتحدة بأن الجمهورية العربية السورية ضاعفت عدد حرس حدودها وزادت عدد الدوريات التي تقوم بها على طول حدودها مع لبنان، وذلك منذ الالتزام بنشر كتيبة إضافية واتخاذ تدابير أخرى الذي تعهد به الرئيس الأسد للأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتقول الجمهورية العربية السورية أيضا بأن إسرائيل ترسل الأسلحة لبعض الجماعات اللبنانية سعيا إلى التأثير سلبا على الحالة في لبنان. غير أنها لم تقدم أي أدلة تأييدا لهذا الادعاء.

٣٢ - وبناء على الطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/52)، الذي دعاني إلى مواصلة إجراء تقييم تقني مستقل آخر للحالة على طول الحدود اللبنانية السورية، قام فريق من خبراء شرطة الحدود تابع للأمم المتحدة بزيارة ثانية إلى لبنان في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير. وسعى الفريق إلى الحصول على تعليقات من السلطات اللبنانية المختصة بشأن التقرير المقدم إلى الحكومة عن نتائج بعثة التقييم الأولى، وتقييم التقدم المحرز منذ القيام بالزيارة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٣٣ - وكان من دواعي تشجيع الفريق التزام ممثلي الوكالات ذات الصلة المعنية بأمن الحدود بالتنفيذ التام لما توصل إليه الفريق من نتائج. وبذلت بعض الجهود لتحسين التعاون والتنسيق بين المقر والمستوى الميداني في جميع الوكالات الأربع المعنية. غير أن انعدام المعدات الحيوية والتدريب الأساسي لموظفي الجمارك والموظفين الآخرين لا يزال يعيق الجهود الرامية إلى تأمين الحدود البرية اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية على الوجه الصحيح. وفيما يتعلق بالحدود البحرية، ينبغي الترحيب أيضا بتبرع الإمارات العربية مؤخرا بعشرة زوارق دوريات صغيرة. وفي حين لن تكفي هذه الزوارق لتوفير القدرة الكافية على الرصد

الكامل للمياه الإقليمية اللبنانية وتفقدتها التام عن طريق الدوريات، فإنها ستمد البحرية اللبنانية بقدرة جديدة ومهمة حينما تدخل طور التشغيل الكامل.

٣٤ - وأبلغت السلطات اللبنانية الفريق بأنها قبلت نتائج التقرير فيما يتعلق بالمعدات والطرق والقدرات والتدريب. والمرحلة المقبلة هي التنفيذ الكامل من جانب وكالات أمن الحدود لتحسينات المطلوبة مع التماس المساعدة الثنائية اللازمة. وسيظل تقديم المساعدة الثنائية إلى حكومة لبنان من أجل المساعدة على تحسين هذه القدرات أمراً بالغ الأهمية. ومن دواعي ترحيبي وتشجيعي أيضاً العمل الذي يقوم به فريق من ألمانيا ظل يعمل عن كثب مع المسؤولين اللبنانيين من أجل بدء مشروع تجريبي في الجزء الشمالي من الحدود اللبنانية السورية وكذلك لوضع برامج تدريبية وتقديم معدات. وأود أن أزجي الشكر لحكومة ألمانيا وحكومة الإمارات العربية المتحدة والبلدان المانحة الأخرى على ما تقدمه حالياً من مساعدة حيوية في هذا الصدد.

٣٥ - واقترح الفريق القيام ببعثة للمتابعة في غضون أربعة إلى خمسة أشهر لإتاحة ما يكفي من الوقت لحكومة لبنان لإجراء التحسينات.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٣٦ - منذ الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/933)، اتضح بجلاء مدى التلوث الناجم عن الذخائر غير المنفجرة وهي القنابل العنقودية الصغيرة والذخائر الثانوية. وقد حدد مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للأمم المتحدة، بالاشتراك مع المكتب الوطني اللبناني لإزالة الألغام، ٣١ موقعا آخر من المواقع المصابة بقنابل عنقودية. في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، سجل ما مجموعه ٨٥٤ موقعا أصيب بقنابل عنقودية صغيرة. ويغطي هذا التلوث مساحة تزيد على ٣٤ مليون متر مربع تمت تنقية بعض أجزائها من الألغام والذخائر غير المنفجرة قبل الصراع الذي وقع في عام ٢٠٠٦.

٣٧ - ويحوي كل موقع من المواقع المصابة مئات من القنابل الصغيرة أو الذخائر الثانوية المنفردة. وحتى ٢٢ شباط/فبراير، أوقعت هذه المتفجرات من مخلفات الحرب خسائر إنسانية بين المدنيين تمثلت في مقتل ٢٢ شخصا وإصابة ١٥٩ بجراح. وخلال الشهرين الماضيين، تعرضت كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لخمس حوادث حيث أصيب بجروح خمسة من أعضاء أفرقة إزالة الذخائر المنفجرة، أربعة منهم من الفريق التابع للكتيبة بيلاروس والخامس من الفريق التابع للكتيبة الصينية، في سلسلة من الحوادث المؤسفة المتعلقة بإزالة الألغام والقنابل العنقودية.

٣٨ - ومع أن الأرقام السالفة الذكر تعد ماثرا للقلق، هناك تناقص في العدد اليومي للضحايا الذي يمكن أن يعزى إلى الجهود المشتركة التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والأمم المتحدة في إطار تعزيز قدرات إزالة الألغام التي يتم التعاقد عليها وتمويلها ثنائيا. وبحلول ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم تطهير ما يناهز ١٠ في المائة من المساحة الملوثة عن طريق تحديد مواقع ١٠٣٠١٠ من الذخائر العنقودية غير المنفجرة وتدمير تلك الذخائر. وبالإضافة إلى الذخائر العنقودية، تتناثر قنابل وصواريخ وقذائف هاون وذخائر أخرى غير منفجرة في جنوب لبنان وفي مناطق في شمال البلد وشرقه.

٣٩ - ورغم ما بذلته الأمم المتحدة من جهود متكررة للحصول من قوات الدفاع الإسرائيلية على معلومات مفصلة تحدد على وجه الدقة مواقع الذخائر العنقودية التي استخدمت أثناء الصراع وكمياتها وأنواعها، فيؤسفني الإبلاغ بأن إسرائيل لم تزود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى الآن بهذه البيانات. وفي الوقت الذي أقر فيه بتسليم الخرائط الإسرائيلية لمواقع الألغام التي زرعت حتى انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، أكرر طلبي إلى إسرائيل، الوارد في تقاريري السابقة، بأن تقدم للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن بيانات مفصلة عن استخدامها للذخائر العنقودية.

واو - الجنديان الأسيران والسجناء

٤٠ - كانت عودة الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والتوصل إلى حل لمسألة المواطنين اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل، محط تركيز المزيد من الجهود المكثفة من جانب الميسر الذي عينه سلفي لمعالجة هاتين المسألتين.

٤١ - وقد أعلن حزب الله رفضه لفكرة إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين فوراً وبدون شروط في مرحلة سابقة وأصر بدلا من ذلك على إطلاق سراح أعداد كبيرة من المحتجزين في إسرائيل خارج إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكانت هناك أيضا طلبات تعجيزية فيما يتعلق بتوفير الدليل على وجود الجنديين الإسرائيليين على قيد الحياة.

٤٢ - وعلى الجانب الإسرائيلي، أُشير إلى أن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية زاروا جميع المواطنين اللبنانيين الذين أسرتهم قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء الصراع في عام ٢٠٠٦، كما أتيحت لهؤلاء الأسرى إمكانية كتابة رسائل إلى ذويهم. وأشير أيضا إلى وجود استعداد لتسوية القضايا القليلة المتعلقة بهؤلاء اللبنانيين شريطة أن يفي حزب الله بالتزاماته.

٤٣ - ومنذ فترة قصيرة، وضع إطار مفهومي من شأنه أن يؤدي إلى اتفاق على تبادل المعلومات و إلى عدة بواذر ذات أهمية إنسانية. وفي هذا السياق آمل أن يتيح حزب الله للميسّر في وقت قريب جدا رؤية الجنديين الإسرائيليين المختطفين.

٤٤ - وقد شدد الميسر خلال الاتصالات التي أجراها مع حزب الله على تطليعي الشديدي إلى إيجاد حل لمسألة إطلاق سراح الجنديين قريبا على أساس التقييد الدقيق للمطالب والتحلي بالاعتدال والتعاطف مع ضحايا الصراع الأخير. ولأسباب كثيرة ليس أقلها أهمية مكانة لبنان الدولية، فإني ما برحت أحث قادة حزب الله على تحاشي الطلبات غير المتناسبة والمساومة الطويلة التي لا يمكن اعتبارها ملائمة حيال الطابع الإنساني العاجل الذي تتسم به القضايا والرسالة الواضحة الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٥ - وسأطلع مجلس الأمن على الفور في حالة حدوث أي تطورات هامة في هذا المجال.

زاي - ترسيم الحدود

٤٦ - لا يزال إيجاد حل دائم لمسألة ترسيم الحدود يتوقف على ترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان تنفيذا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أشار الأمين العام في هذا الصدد إلى التصريحات التي تكرر صدورها عن ممثلي الجمهورية العربية السورية على مدى العام الماضي بأن منطقة مزارع شبعا منطقة لبنانية. وهذه التصريحات تشكل واقعا قانونيا جديدا على نحو ما جرى التأكيد عليه بمزيد من التفصيل في التقريرين نصف السنويين الثالث والرابع للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي الوقت نفسه، أود الإشارة بوجه خاص إلى المسار البديل الذي اقترحتة حكومة لبنان في خطة النقاط السبع التي طرحتها، ويتمثل في وضع مزارع شبعا تحت ولاية الأمم المتحدة إلى أن يتم ترسيم الحدود بصورة دائمة، وتسوية مسألة السيادة اللبنانية عليها.

٤٧ - وقد أشرت في رسالتي التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى تعيين رسام خرائط أقدم من أجل دراسة التعريف الجغرافي لمنطقة مزارع شبعا. وقد عكف رسام الخرائط هذا خلال الأشهر الماضية على استعراض جميع المواد المتاحة.

٤٨ - وقدمت حكومة لبنان مجموعة وافية من المستندات تأييدا لمطالبته بمنطقة مزارع شبعا، وتشمل ما يزيد على ١٥٠ مستندا من سندات الملكية، وخرائط مسحية لقريتين، وخريطة إدارية عامة، وخريطة تصف "حدا مقترحا للدولة". وتغطي التقييمات الموجزة المرفقة بالمستندات فترة تمتد من نهاية الحكم العثماني إلى الوقت الحاضر، وتستشهد بالمراسم

وتسويات المنازعات العقارية والفتاوى القانونية ووقائع أعمال لجان مشتركة لبنانية سورية لتعيين الحدود. وعلاوة على ذلك، فهي تأخذ في الحسبان الوثائق والرسوم التخطيطية عُثر عليها في الآونة الأخيرة في المحفوظات الدبلوماسية الموجودة في نانت في فرنسا، التي تشهد على الهوية اللبنانية لمزارع شبعا منذ تاريخ طويل. وتطرح حكومة لبنان حجة مؤداها أن خط حدود عام ١٩٢٠ خلال فترة الانتداب الذي يحدد الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في هذه المنطقة قد رسم استنادا إلى معرفة ضئيلة بالحقائق الجغرافية؛ واستمر الوضع الناشئ عن ذلك منذ ذلك الحين.

٤٩ - وفي إطار المساعي التي جرت مؤخرا لتحديد منطقة مزارع شبعا، ينبغي ملاحظة أن كثيرا من الوثائق التي جرى فحصها، بما في ذلك المراسلات الدبلوماسية السالفة الذكر، لم تكن متاحة من قبل.

٥٠ - ويعكف رسّام الخرائط حاليا على تصنيف وتحليل الوثائق، ويقوم بالتحقق من المعلومات التي يمكن اعتبارها أدلة على الحدود في منطقة مزارع شبعا، ويعيد تجميعها. ورغم إحراز تقدم جيد في هذا الصدد، لا يزال هناك بعض الوثائق التي لم تترجم بعد. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من لبنان تقديم مزيد من التفاصيل، كما وجهت دعوة مماثلة إلى الجمهورية العربية السورية لتقديم أية مواد ذات صلة بالموضوع. وأتطلع أيضا إلى التعاون مع إسرائيل.

ثالثا - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥١ - استجابة لما قرره مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من تكميل وتعزيز لعمليات القوة من حيث العدد والمعدات والولاية والنطاق، استمر النشر التدريجي للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع اكتمال المرحلة الثانية للنشر، بلغ عدد الأفراد العسكريين في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ١٢ ٤٣١ فردا من ٢٩ بلدا مساهما. ويعمل حاليا ما يبلغ إجماليه ٤٧٩ ١٠ من جنود القوات البرية داخل قطاعين قائمين هما: القطاع الغربي ومقره تبنين، والقطاع الشرقي ومقره مرجعيون. ويبلغ إجمالي عدد أفراد القوات البحرية التابعين للقوة ١ ٧٧٢ فردا. وإنه لمن دواعي الأسف أن أبلغ عن وقوع حادثة في ٧ آذار/مارس في منطقة كفر حمام لناقلة أفراد مدرعة تابعة للقوة كانت تقل أربعة جنود بلجيكيين. وتوفي اثنان من حفظة السلام على الفور وتوفي ثالث في المستشفى لاحقا. ولحقت بالرابع إصابات خطيرة وتمت إعادته إلى بلده.

٥٢ - وتواصل البعثة تعيين موظفين مدنيين. وبلغ قوام الموظفين في ٨ شباط/فبراير ما مجموعه ٤٧٣ موظفا (١٦٣ موظفا دوليا و ٣١٠ موظفين وطنيين)، من الحد الأقصى للقوام المأذون به البالغ ١ ٠٧٨ موظفا (٣٩٠ موظفا دوليا و ٦٨٨ موظفا وطنيا). وينعكس

أثر الزيادة في قوام الموظفين على جميع الوظائف المدنية للبعثة، ولا سيما في مجال دعم البعثة بما له من أهمية حاسمة.

٥٣ - وكذلك جرى خلال الفترة قيد الاستعراض زيادة حجم مكتب الشؤون السياسية الذي يتألف حاليا من الشؤون المدنية، والإعلام، ومكتب للتخطيط المشترك والتنسيق. وتم نشر أفرقة الشؤون المدنية في كل من قطاعي البعثة: فريق القطاع الشرقي، الذي يشارك في نفس الموقع مع خلية التعاون المدني العسكري في مرجعيون، وفريق القطاع الغربي، الذي يجري تشغيله حاليا من مقر القوة في الناقورة. وتتعاون الشؤون المدنية تعاوناً وثيقاً مع خلايا التعاون المدني العسكري التابعة للبعثة؛ وتركز الأنشطة على العلاقات مع المجتمعات المحلية وعلى تدابير بناء الثقة. وقد أصبحت خلية الإعلام العسكرية الآن مندمجة كلياً مع مكتب الإعلام، أما مكتب التخطيط المشترك والتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية ووزارة الدفاع وغيرهما من السلطات المعنية فقد دخل الآن طور التشغيل الكامل في بيروت. وفي الوقت نفسه، يتمركز أيضاً عدد من ضباط الأركان التابعين للقوة مع قوات الدفاع الإسرائيلية في مقر القيادة الشمالية، وتسعى البعثة إلى الوصول إلى اتفاق مع حكومة إسرائيل على إنشاء مكتب مصغر في تل أبيب.

٥٤ - وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تسلم اللواء كلوديو غراتسيانو (إيطاليا) قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من اللواء ألان بيليغريني (فرنسا). وأود أن أشيد باللواء بيليغريني لما قدمه من إسهام بارز في عمل القوة، وبخاصة ما قام به من أداء نموذجي إبان وقوع الأعمال القتالية في صيف عام ٢٠٠٦، والدور الذي قام به بعد ذلك في الإشراف على الزيادة الأخيرة في حجم البعثة.

رابعاً - ملاحظات

٥٥ - إنني أنوه وأرحب باستمرار التزام كل من حكومة إسرائيل وحكومة لبنان بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأنوه كذلك بالتزام الجمهورية العربية السورية بتنفيذ القرار على نحو ما ورد في رسالتها المتطابقتين المؤرختين ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهتين إليّ وإلى رئيس مجلس الأمن.

٥٦ - وفي إسرائيل، تتزايد الانتقادات القائلة بأن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لم يتطرق للقضايا موضع الاهتمام الأكبر بالنسبة للإسرائيليين، وهي إعادة جندييها المختطفين وما تفيد به التقارير عن عمليات نقل الأسلحة إلى لبنان وفي داخله. ولإني أحث حكومة إسرائيل على مواصلة العمل على تنفيذ القرار من جميع جوانبه ودون انتقائية. وأطلب من حكومة إسرائيل مرة أخرى أن تعيد النظر في سياستها بشأن عمليات التحليق الجوية في المجال الجوي اللبناني، التي تمثل خرقاً مستمراً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن تقوم، على وجه الاستعجال الشديد،

بتقديم جميع ما لديها من معلومات عن الذخائر العنقودية التي أطلقت أثناء صراع عام ٢٠٠٦ إلى الأمم المتحدة.

٥٧ - وقد أعرب رئيس وزراء لبنان عما يشعر به بلده من إحباط إزاء استمرار عمليات التحليق الجوية الإسرائيلية، وتزايد عدد الخسائر في أرواح المدنيين من جراء القنابل العنقودية الإسرائيلية، وبطء التقدم المحرز في مسألة مزارع شبعا. وإني أرحب بما هو قائم في لبنان من تأييد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، على نحو ما أعربت عنه علانية جميع الأطراف اللبنانية. إلا أنه في الوقت الحالي تغطي الأزمة السياسية المستمرة في البلد على تنفيذ القرار. وأدعو جميع الأطراف اللبنانية إلى تحديد التزامها بمبادئ خطة النقاط السبع التي طرحتها حكومة لبنان. وينبغي كذلك التشجيع على التوصل إلى تفاهم يتضمن مبدأي عدم إعادة تسليح المجموعات غير المأذون لها بحمل السلاح، وعدم نقل الأسلحة إلا بموافقة القوات المسلحة اللبنانية، ولا سيما في ظل البيئة الأمنية المتقلبة التي تسود البلد حاليا. فتفاهم كهذا من شأنه أن يعبر عن التصميم الذي تبديه قاعدة عريضة من اللبنانيين على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نصا وروحا.

٥٨ - وقد خططت القوات المسلحة اللبنانية خطوات هامة وحذيرة بالثناء في اتجاه الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقد شجعتني أعظم تشجيع ما قدمه قادة هذه القوات، على أعلى مستوى، من تعاون ومساعدة. وتسليما بما تواجهه القوات المسلحة من مشاكل لا يُستهان بها من حيث القدرة ونقص الأفراد والعتاد، فإني أدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم إلى حكومة لبنان ما يلزم من مساعدة ثنائية ملائمة وفي الوقت المناسب، وذلك لدعم القوات المسلحة اللبنانية في تعاونها مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أداء المهام الموكلة إليها. وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن القوات المسلحة اللبنانية هي شريك للقوة المؤقتة في عملية حفظ السلام، ونجاح القوة مرهون بقدرات القوات المسلحة اللبنانية وإمكاناتها.

٥٩ - وفي حين قامت حكومة لبنان وقواتها المسلحة بتقديم الدعم اللازم للقوة، وقامت حكومة إسرائيل وقواتها المسلحة بالمساعدة على تيسير المهام الجديدة الموكلة إلى البعثة، يمكن لكلا الطرفين الاضطلاع بالمزيد من العمل لكفالة تنفيذ هذا الجانب من جوانب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني أحث الطرفين كليهما على الالتزام التام بتعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق الوثيقين مع القوة، وبخاصة من خلال المشاركة وتبادل المعلومات في الاجتماعات الثلاثية الأطراف بشكل كامل.

٦٠ - وأرحب بالجهود التي تضطلع بها حكومة لبنان لسيطرتها على أراضيها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية، وأشجع القوات المسلحة اللبنانية على مواصلة تقديم المساعدة الكاملة إلى القوة المؤقتة وفي الوقت المناسب. وبغية تيسير الانسحاب السريع من الأراضي اللبنانية لمن

بقي من أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية، أدعو كلا الطرفين إلى إقرار الترتيبات الأمنية المؤقتة شمالي العجر.

٦١ - وكانت الأحداث التي وقعت على طول الخط الأزرق في أوائل شباط/فبراير مؤسفة وكان بالإمكان تفاديها. وفي ظل مناخ السلام الهش القائم الآن، تقع على عاتق الطرفين مسؤولية تجنب الأعمال الاستفزازية التي يحتمل لها أن تؤدي إلى تصعيد التوتر على طول الخط الأزرق. ويساورني القلق أيضا إزاء ما تفيد به التقارير عن الأنشطة التي تقوم بها عناصر مسلحة غير مأذون لها خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة. وأذكر بأن نجاح تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يتوقف على التطبيق الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، ومن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٨٦٠ (٢٠٠٦) التي تقضي بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان.

٦٢ - وتضمنت المعلومات التي قدمتها مصادر عسكرية إسرائيلية إلى ممثلين رفيعي المستوى للأمم المتحدة عمّا زعم من حالات إخلال بالحظر المفروض على نقل الأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية تفاصيل أكثر مما تضمنته تلك المعلومات التي سبق إطلاع الأمم المتحدة عليها. ورغم ما لهذه المعلومات من أهمية، فإن التحقق منها يتطلب تقييما عسكريا مستقلا.

٦٣ - ومما يوصى به بشدة ويلزم القيام به على وجه الاستعجال اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل تعزيز نظام الحدود اللبنانية السورية. والعمل الجاري في إطار المساعدة الثنائية التي تقدمها حكومة ألمانيا هو خطوة تستحق الترحيب في مجال مساعدة حكومة لبنان على تعزيز قدراتها في مجال تأمين الحدود. وفيما عدا ما قدمته ألمانيا، اتسم وصول المساعدة التقنية والتدريب والمعدات لتعزيز أمن الحدود اللبنانية بالتباطؤ.

٦٤ - ومن بواعث تشجيعي أن السلطات اللبنانية باقية على التزامها بالتعاون الكامل مع فريق الأمم المتحدة لخبراء شرطة الحدود، وبرامج المساعدة الثنائية. ومن الواضح أن تلك المبادرة سيلزمها بعض الوقت لكي تحرز تقدما. وإنني أدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية بالأمر إلى أن تضاعف من جهودها المبذولة من أجل دعم حكومة لبنان في هذا الصدد. وربما يود مجلس الأمن، لدى النظر في اتخاذ خطوات إضافية لضمان التنفيذ الكامل للفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك حظر الأسلحة، أن ينظر في دعم بعثة تقييم مستقلة لمراقبة الحدود.

٦٥ - وأحث بقوة أيضا جميع الدول الأعضاء، وخاصة الجمهورية العربية السورية والدول الأخرى في المنطقة وجمهورية إيران الإسلامية، على بذل قصارى جهدها من أجل كفالة احترام أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) احتراما تاما. وقد أحطت علما في هذا الصدد، في

آب/أغسطس ٢٠٠٦، بالتدابير التي تعهدت الجمهورية العربية السورية باتخاذها على جانبها من الحدود مع لبنان وتدابير إضافية أبلغتني بها.

٦٦ - وتظل منطقة مزارع شبعا تشكل إحدى المسائل الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس هناك بديل عن المضي قدماً بشأن هذه المسألة، مع إيلاء العناية الواجبة. ويقتضي الأمر على وجه الخصوص التعاون الكامل من جانب لبنان والجمهورية العربية السورية وإسرائيل في مساعدة كبير رسامي الخرائط ليستعرض المواد ذات الصلة بالأمر ويضع تحديداً أرضياً دقيقاً لمنطقة مزارع شبعا. ويسرني ما أحرزه كبير رسامي الخرائط من تقدم جيد، وأعتزم أن أقدم معلومات أوفى في تقريرتي التالي عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المقرر تقديمه في حزيران/يونيه، وهو الموعد الذي أتوقع بحلوله أن يكون العمل التقني قد تم إنجازه. وفي الوقت نفسه، أود أن أكرر دعوتي الملحة للجمهورية العربية السورية ولبنان باتخاذ الخطوات اللازمة لترسيم الحدود المشتركة بينهما، عملاً بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٧ - ويساورني القلق إزاء ما تشكله الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي أفادت التقارير بأنها قد وجدت ملاذاً آمناً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، من تهديد متزايد لوجود الأمم المتحدة في لبنان. وأفادت التقارير بأن هذا الوجود في المخيمات الفلسطينية قد تعزز في الفترة قيد الاستعراض. وللمواجهة هذا التهديد، يقتضي الأمر بصورة عاجلة تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية وإلى غيرها من قوات الأمن المعنية.

٦٨ - وعلينا أن ندرك تمام الإدراك أنه لا يزال أماننا عمل حافل بالتحديات على طريق تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبوسع الطرفين القيام بالمزيد من العمل من أجل دعم تنفيذه. وتقع مسؤولية الحفاظ على قوة الدفع صوب تحقيق ذلك على عاتق اللبنانيين، وحكومة إسرائيل، وبلدان المنطقة، والدول الأعضاء الأخرى. وما لم يحرز تقدم بشأن المسائل الأساسية مثل السجنا، ومنطقة مزارع شبعا، وعمليات التحليق الجوية الإسرائيلية، وإنفاذ حظر الأسلحة، فإن إحراز تقدم صوب تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) سيواجه اختباراً قاسياً في الشهور المقبلة.